مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/4/12

اقتصاديات الحرب

كيف يُعيد التصعيد الأمريكي–الصهيوني ضد إيران تشكيل مراكز الثقل الاقتصادي العالمي

د. عباس فاضل علوان

● **تحليلات**

اقتصاديات الحرب: كيف يُعيد التصعيد الأمريكي–الصهيوني ضد إيران تشكيل مراكز الثقل الاقتصادي العالمي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. عباس فاضل علوان / جامعة الكوفة- كلية العلوم السياسية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة

المشهد الجيوسياسي في مطلع عام 2026 لم يعد مجرد مواجهة عسكرية تقليدية في الشرق الأوسط، بل تحول إلى زلزال بنيوي يضرب أسس النظام الاقتصادي العالمي. إن التصعيد الأمريكي–الصهيوني المنسق ضد البنية التحتية الإيرانية، وما تبعه من ردود فعل استراتيجية، لم يقتصر تأثيره على أطراف النزاع المباشرة، بل امتد ليعيد صياغة (اقتصاديات الخنادق) على مستوى الدول الكبرى. إننا أمام مرحلة يتداخل فيها السلاح مع الدولار، وتتحول فيها ممرات الطاقة إلى أدوات لكسر الإرادات السياسية، مما دفع القوى العظمى إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الاقتصادية الوطنية لمواجهة عصر جديد من عدم اليقين.

أولاً: الولايات المتحدة: عقيدة (التدمير الخلاق) وتحديات الاستقرار الداخلي

تتبنى واشنطن في صراعها الحالي مع طهران نهجاً مستمداً من فكر (التدمير الخلاق)، حيث يتم النظر إلى تفكيك الأنظمة القائمة كفرصة لإعادة هندسة النفوذ العالمي بما يخدم المصالح الأمريكية بعيدة المدى. ومع ذلك، يجد الاقتصاد الأمريكي نفسه أمام معادلة معقدة، فرغم تحقيق الولايات المتحدة مستويات تاريخية من الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، إلا أن الصدمة العالمية لأسعار النفط التي تجاوزت حاجز المائة دولار للبرميل تظل تهديداً حقيقياً لوتيرة التضخم الداخلي.

حيث إن ارتفاع أسعار الوقود في الداخل الأمريكي يضع الاحتياطي الفيدرالي في مأزق سيادي، إذ تضطر المؤسسة النقدية إلى الموازنة بين ضرورة كبح التضخم الناجم عن صدمة العرض، وبين الحفاظ على زخم النمو الاقتصادي. علماً إن الضغط غير المباشر الذي تمارسه واشنطن عبر هذا الصراع لا يستهدف إيران فحسب، بل يسعى لإعادة صياغة نفوذ الطاقة العالمي عبر إضعاف الارتباطات الطاقوية بين القوى الآسيوية ومنطقة الخليج، مما يعزز مكانة الولايات المتحدة كمحرك وحيد للنظام المالي العالمي، حتى وإن كلف ذلك اهتزازات مؤقتة في الأسواق المحلية.

ثانياً: الصين: صراع السيادة على إمدادات الطاقة وعصر (اليوان النفطي)

تمثل الصين القطب الأكثر تأثراً واستجابةً لهذا التحول، فبصفتها أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، تجد بكين أمنها القومي مهدداً بشكل مباشر نتيجة اضطراب الملاحة في مضيق هرمز، حيث إن اعتماد الصين على هذا الممر الحيوي بنسبة تصل إلى 40 % من وارداتها النفطية دفع القيادة الصينية إلى تسريع استراتيجية (فك الارتباط) مع الدولار الأمريكي في تعاملات الطاقة.

لقد برزت الأزمة الحالية كفرصة استراتيجية للصين لتعزيز نفوذ اليوان الصيني، حيث بدأت في فرض نموذج المقايضة والتعامل

بالعملة الوطنية مقابل السماح بمرور شحنات الطاقة. هذا التحول لا يهدف فقط إلى تأمين الإمدادات، بل يمثل هجوماً صامتاً على هيمنة (البترودولار). كما أن الصين استغلت مخزوناتها الاستراتيجية الهائلة التي تقترب من مليار برميل لامتصاص الصدمة الأولى، مما منحها قدرة على المناورة السياسية تفتقر إليها القوى الآسيوية الأخرى، إذ إن بكين اليوم تعيد رسم خارطة نفوذها عبر بناء تحالفات طاقوية بديلة تمتد من روسيا إلى أمريكا اللاتينية، بعيداً عن مناطق النفوذ الأمريكي المباشر.

ثالثاً: روسيا: (الهدية الاستراتيجية) ونهضة اقتصاد الحرب

بالنسبة لموسكو، يمثل التصعيد في الشرق الأوسط (هديةً استراتيجيةً) غير متوقعة، فمن الناحية المالية أدى الارتفاع الجنوني في أسعار النفط والغاز إلى تدفق سيولة ضخمة إلى الخزانة الروسية، مما وفر غطاءً مالياً قوياً لمواصلة عملياتها العسكرية في أوكرانيا وتخفيف أعباء العقوبات الغربية، حيث إن كل زيادة في سعر البرميل تترجم مباشرةً إلى قدرة روسية أكبر على تمويل (اقتصاد الحرب) الخاص بها.

وعلاوة على ذلك، أدى الانشغال الأمريكي والجبهة المفتوحة مع إيران إلى استنزاف موارد الدفاع الجوي والذخائر النوعية للغرب، مما جعل الجبهة الأوكرانية تتحول إلى (جبهة ثانوية) في الحسابات الاستراتيجية لواشنطن. وتجد روسيا الآن نفسها في موقع المورد البديل والآمن، مستغلةً وقوع منشآتها النفطية

خارج نطاق التهديد المباشر في الخليج، مما يعيد تموضعها كلاعبٍ لا غنى عنه في استقرار أسواق الطاقة العالمية، وهو ما يمنحها أوراق ضغط سياسية جديدة في مفاوضاتها مع القوى الأوروبية المتعطشة للطاقة.

رابعاً: الهند والقوى الآسيوية الناشئة: الانكشاف ومخاطر الركود

خلافاً للصين، تجد الهند نفسها في وضع اقتصادي هش للغاية، فافتقارها إلى مخزونات استراتيجية كافية، واعتمادها المفرط على الغاز والنفط القادمين عبر هرمز، جعلاها عرضةً لـ(صدمة طاقة) مزدوجة، إذ إن ارتفاع تكاليف الاستيراد يؤدي مباشرةً إلى اتساع العجز التجاري الهندي وضغوط تضخمية تهدد الاستقرار الاجتماعي.

وينطبق الأمر ذاته على كوريا الجنوبية واليابان، حيث تعتمد هذه الاقتصادات الصناعية على استقرار التدفقات من الخليج للحفاظ على تنافسية صادراتها. حيث إن الصراع الحالي يعيد تشكيل مراكز الثقل في آسيا، إذ تبرز الدول القادرة على تأمين مسارات طاقوية بديلة كقادة جدد، بينما تواجه الدول المعتمدة كلياً على الاستيراد التقليدي خطر التراجع المؤسسي والاقتصادي. هذا الانكشاف دفع نيودلهي للبحث عن (تحالفات الضرورة) العابرة للقارات لتأمين احتياجاتها، مما يشتت جهودها في التنمية الاقتصادية لصالح ميزانيات الطوارئ.

خامساً: الاتحاد الأوروبي: بين شحّ الطاقة واستنزاف الموارد الدفاعية

يواجه الاتحاد الأوروبي تحدياً وجودياً يعيد تعريف مفهوم (السيادة الاستراتيجية)، فبينما كان يسعى للتعافي من تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية، جاءت حرب إيران لتغلق بوجه أوروبا صماماً حيوياً آخر للطاقة، خاصة الغاز الطبيعي المسال القادم من قطر، حيث إن التأثير الذي أحدثه إغلاق مضيق هرمز لم يرفع الأسعار فحسب، بل هدد سلاسل التوريد الكيميائية والصناعية في ألمانيا وإيطاليا.

الأهم من ذلك هو (التنافس على الموارد الدفاعية)، حيث تجد أوروبا نفسها مضطرةً للاختيار بين دعم أوكرانيا أو حماية طرق التجارة في الشرق الأوسط، إذ إن هذا الضغط دفع العواصم الأوروبية نحو تسريع وتيرة الاستقلال الدفاعي والطاقوي، لكن بتكلفة اقتصادية هائلة قد تؤدي إلى ركود تضخمي طويل الأمد. حيث إن مراكز الثقل في أوروبا بدأت تبتعد عن الاعتماد على المظلة الأمريكية التقليدية، متجهةً نحو بناء تحالفات إقليمية أكثر مرونة، مما قد يؤدي في النهاية إلى (تفتت جيوسياسي) في البنية الاقتصادية للقارة العجوز.

سادساً: سلاسل التوريد والابتكار اللوجستي: ما وراء النفط والغاز

يلاحظ أن إعادة تشكيل مراكز الثقل لا تقتصر على الطاقة فقط، بل امتدت لتشمل الصناعات الحيوية. لقد كشفت الأزمة أن منطقة الخليج ليست مجرد محطة وقود، بل هي مورد أساسي للميثانول واليوريا والألومنيوم، والغازات النادرة مثل النيون الضروري لصناعة أشباه الموصلات، إذ إن توقف هذه الإمدادات يخلق اختناقات استراتيجية (Strategic Bottlenecks) تضرب قطاعات التكنولوجيا في تايوان والولايات المتحدة، وصناعات السيارات في أوروبا. هذا الضغط دفع القوى الكبرى إلى السعي أكثر نحو (الاستقلال الاستراتيجي الاقتصادي)، أو ما يُعرف بـ(التحوط الجيوسياسي)، إذ لم تعد الكفاءة الاقتصادية هي المعيار الوحيد، بل حلّ محلها معيار (الأمان الجيوسياسي). هذا التحول يعني انتقال الاستثمارات الضخمة من مراكز الإنتاج منخفضة التكلفة إلى مراكز (الإنتاج الآمن)، مما يعيد توزيع الثروة الصناعية العالمية نحو الدول التي تمتلك استقراراً جغرافياً بعيداً عن بؤر الصراع المشتعلة.

سابعاً: التحولات المالية والنظام النقدي العالمي الجديد

شهد النظام المالي العالمي تحولاً دراماتيكياً في سلوك الأصول والملاذات الآمنة، فالذهب، الذي كان يُفترض أن يحلّق عالياً، تحول في بداية الصراع إلى (صمام سيولة) للبنوك المركزية

والمستثمرين لتمويل تكاليف الطاقة العاجلة. هذا التغير في العقلية المالية يعكس انتقال العالم من مرحلة (ادخار القيمة) إلى مرحلة (تعبئة الموارد).

كما أن استغلال إيران والقوى الداعمة لها لعملات بديلة للالتفاف على نظام (سويفت) والعقوبات الأمريكية قد خلق (نظاماً مالياً موازياً). هذا النظام، المدعوم من تكتل (بريكس)، بدأ يجذب الدول المتضررة من الهيمنة النقدية لواشنطن، مما يؤسس لمراكز ثقل مالية جديدة في الشرق والجنوب العالمي، إذ إن الصراع الحالي قد يكون المسمار الأخير في نعش النظام المالي الموحد، لصالح نظام عالمي مجزأ نقدياً وجيوسياسياً.

ثامناً: الأمن الغذائي العالمي: الكارثة الصامتة

أخطر انعكاسات هذا التصعيد هو ما يُعرف بـ(تأثير الشلال) في قطاع الأسمدة، فبما أن الغاز الطبيعي هو المدخل الأساسي لإنتاج اليوريا والأسمدة النيتروجينية، فإن اضطراب إمدادات الخليج أدى إلى قفزة هائلة في تكاليف الزراعة عالمياً، حيث إن الدول الكبرى رغم قدرتها المالية تعاني من تضخم أسعار الغذاء، لكن التأثير الحقيقي يقع على عاتق الدول النامية في أفريقيا وجنوب آسيا التي تعتمد على هذه الأسمدة.

يلاحظ أن هذا المسار يعيد تعريف القوة الاقتصادية لتشمل (السيادة الغذائية)، إذ إن الدول التي تمتلك فوائض زراعية وتقنيات إنتاج مستقلة أصبحت تمتلك نفوذاً يفوق نفوذ الدول

الصناعية المفتقرة للموارد. لقد أصبحت تكلفة الحرب في مضيق هرمز تُقاس بعدد الأشخاص الذين فقدوا قدرتهم على تأمين قوتهم اليومي، مما يحول الصراع من مواجهة عسكرية إلى أزمة إنسانية واقتصادية عالمية تهدد الاستقرار الاجتماعي في مراكز القوى الناشئة.

تاسعاً: الآفاق المستقبلية: نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب

المحصلة النهائية لهذا التصعيد هي تسريع الانتقال نحو عالم متعدد الأقطاب، ولكن بتكلفة باهظة تتمثل في (الركود التضخمي العالمي)، حيث إن مراكز الثقل الاقتصادي لم تعد ثابتة في الغرب، بل بدأت تنجذب نحو الدول التي تمتلك المرونة المؤسسية والقدرة على التكيف مع صدمات العرض والطلب.

حيث إن التعافي من آثار هذه الحرب لن يكون سريعاً بمجرد توقف المدافع، فالتدمير المؤسسي وتآكل سيادة القانون في المناطق المتضررة، بالإضافة إلى فقدان الثقة في الممرات الدولية، سيخلق (ارتفاع مخاطر) دائمة في الاقتصاد العالمي. إننا نتجه نحو عصر (اقتصاديات الخنادق)، حيث تقوم كل دولة كبرى ببناء حصنها الاقتصادي الخاص، مما يؤدي إلى تراجع العولمة لصالح إقليمية اقتصادية محكومة بالاعتبارات الأمنية والجيوسياسية.

الخاتمة

ختاماً، إن التصعيد الأمريكي–الصهيوني ضد إيران في عام 2026 لم يكن مجرد حدث عابر في تاريخ الشرق الأوسط، بل كان محفزاً لإعادة رسم خريطة القوة الاقتصادية العالمية. لقد أثبتت الأزمة أن القوة لم تعد تُقاس فقط بحجم الناتج المحلي الإجمالي، بل بالقدرة على التحكم في نقاط الاختناق اللوجستية وتأمين سلاسل التوريد الحيوية، إذ إن مراكز الثقل الاقتصادي العالمي تتحرك الآن بعيداً عن المركزية الغربية نحو توزيع أكثر تشتتاً واضطراباً، حيث يُصبح الأمان والسيادة مقدمين على الانفتاح والتعاون المفتوح. كما يُلاحظ أن الدرس الأكبر من هذه الحرب هو أن الاقتصاد العالمي أصبح رهينة للجغرافيا السياسية، وأن قواعد اللعبة الاقتصادية قد تغيرت إلى الأبد لصالح من يمتلك القدرة على الصمود في وجه العواصف المتلاحقة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org